

القوة الملزمة للعقد تناولت هذه الدراسة مبدأ القوة الملزمة للعقد كأحد المبادئ الأساسية لسلطان الإرادة في نظرية الالتزامات. فالعقد الصحيح الذي تحدد التزامات أطرافه يصبح شريعة لهم، و يجب احترامه و تنفيذه بأمانة وإخلاص. ومع ذلك، فقد أصبح هذا المبدأ محدوداً اليوم لا يؤخذ على إطلاقه. ففي ظل تنامي حاجات الفرد و اتساع علاقاته القانونية المختلفة التوازن مع تغير الظروف و مرور الزمن، يستدعي تدخل المشرع والقاضي لإعادة التوازن الاقتصادي المفقود و تحقيق العدالة العقدية. لذلك تم التسليم بوجود قيود على هذا المبدأ، و لزم عليه أن يتکيف مع مستجدات الفقه و قانون العقود المقارن. *المبحث الأول: قوة العقد الملزمة بالنسبة للأشخاص** *المطلب الأول: العقد شريعة المتعاقدين** المادة 106 ق.م. تعكس مبدأ سلطان الإرادة، حيث يرى أصحاب المذهب الفردي أن الإرادة هي المصدر الوحيد للحقوق والواجبات، فإذا التزم المتعاقد بموجب إرادته، فهو ملزم بالوفاء بما تعهد به. * الحقيقة أن القانون هو الذي يكسب العقد قوته الالزامية. * مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" يعني أن المتعاقد لا يجوز له نقض أو تعديل العقد من جهة، وهو ملزم بتنفيذه من جهة أخرى. *المطلب الثاني: الزام المتعاقدين بتنفيذ العقد** * يتجسد الوجه الثاني للقوة الملزمة للعقد في الزام المتعاقد بتنفيذ العقد وفق الشروط التي يتضمنها ما لم تطرأ حوادث استثنائية تجعل تنفيذه مرهقا. * الزامية تنفيذ العقد: * يلتزم العائد بتنفيذ العقد طبقاً لما اشتغل عليه. * يتحلى المتعاقد في التنفيذ التزاماتها "حسن النية". * مضمون العقد: * يشمل العقد المسائل الواردة فيه صراحة من حقوق و واجبات، وتلك التي لم ترد فيه إلا أنها تعد من مستلزماته. * مستلزمات العقد: * يحدد العقد حدود الالتزامات التي يرت بها، ولكن إذا اغفل العقدان بعض التفاصيل سهوا، يكون العقد ناقصا، فيتولى القاضي إكماله - حسب المادة 107 ق.م - في ضوء القانون، والعرف، و العدالة حسب طبيعة الالتزام. * تنفيذ العقد بحسن نية: * حسن النية يلعب دور المحرك في العلاقة العقدية. * مظاهر حسن النية: * نزاهة المتعاقد: يتمتع المتعاقد عن كل غش أو تدليس. * التزام بالتعاون: اطلاع و اشعار المتعاقد معه بكل الاحداث التي تهم تنفيذ العقد. *المطلب الثالث: نسبة الاثر الالزامي للعقد** * تخضع القوة الملزمة للعقد بالنسبة للأشخاص لمبدأ نسبة اثر العقد، الذي مفاده أن اثر العقد يقتصر على طرفيه. * اثر العقد بالنسبة للخلف العام: * من يخلف الشخص في ذمته المالية من حقوق والالتزامات. * اثر العقد بالنسبة للخلف الخاص: * يتأثر الخلف الخاص بالعقود التي أبرمها السلف، ويستفيد من حقوقه، لكنه لا يلتزم بالالتزامات. * اثر العقد بالنسبة للدائنين العاديين: * يتأثر الدائن العادي بتصرفات مدينه بشكل غير مباشر، حيث قد تزيد فرصة استيفاء حقه أو تقلل منها. * التعهد عن الغير: * يتعهد أحد الطرفين في عقد بحمل أجنبى عنه على قبول التزام معين. * الاشتراط لمصلحة الغير: * اتفاق بين المشترط والمتعهد ينشأ عنه على عاتق الأخير حق للمنتفع. **المبحث الثاني: القوة الملزمة من حيث الموضوع** *المطلب الأول: أحكام التأويل العقد (تفسير العقد)** * تفسير العقد هو تحديد ما انصرفت إليه الإرادة المشتركة للتعاقد. * حالات تفسير العقد: * وضوح عبارات العقد: * لا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين. * غموض عبارات العقد: * يجب على القاضي تفسير العقد بالبحث عن النية المشتركة للمتعاقدين. * الشك في معنى العبارة الغامضة: * تعين عليه الأخذ بقواعد العدالة و حسن النية، يفسر الشك في مصلحة المدين. * تكييف العقد: * إعطاءه وصفاً قانونياً صحيحاً لتحديد القواعد القانونية التي تحكمه. *المطلب الثاني: رقابة التأويل** * تفرض المحكمة العليا رقابة على عمل القاضي فيما يتعلق بتفسير العقد، بوسائل مختلفة. *الخاتمة: * إن مبدأ القوة الملزمة للعقد مبدأ هام في القانون المدني، ففضل هذا المبدأ تأسيس العلاقات القانونية بين الأفراد وتصبح ملزمة للطرفين. ومع ذلك، لا بد من مراعاة ظروف تطبيق هذا المبدأ وقيود المفروضة عليه لضمان تحقيق العدالة بين الأطراف.